"لو كان عندنا مال ومحام، لربما كان أخي لا يزال حيًا"

أزمة الإعدام في السعودية

منظمة العفو الدولية

منظمة العفو الدولية حركة عالمية تضم أكثر من 7 ملايين شخص يناضلون من أجل عالم يتمتع فيه الجميع بحقوقهم الإنسانية.

وتتمثل رؤية المنظمة في أن يتمتع جميع البشر بجميع حقوق الإنسان المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وغيره من المعايير الدولية لحقوق الإنسان.

ومنظمة العفو الدولية منظمة مستقلة عن جميع الحكومات والعقائد السياسية أو المصالح الاقتصادية أو المعتقدات الدينية، وتتلقى تمويلها من أعضائها ومن التبرعات العامة.

© حقوق النشر محفوظة لمنظمة العفو الدولية، 2025
ما لم يذكر خلاف ذلك فإن محتوى المادة الوارد في هذه الوثيقة محمي بموجب رخصة المشاع الإبداعي (يجب نسب المادة إلى منظمة العفو الدولية، ويحظر استخدام المادة لأية أغراض تجارية، ويحظر إجراء أي تعديل أو اجتراء في لمادة أو نشر أو عرض مواد أخرى مستقاة منها، رخصة دولية 4).
https://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/legalcode
لمزيد من المعلومات، يرجى زيارة صفحة الأذونات على موقعنا:
www.amnesty.org
وإذا نسبت حقوق الطبع إلى جهة غير منظمة العفو الدولية، فإن هذه المادة تكون غير خاضعة لرخصة المشاع الإبداعي.

الطبعة الأولى 2025
الناشر: منظمة العفو الدولية، شركة محدودة
Peter Benenson House, 1 Easton Street
London WC1X 0DW, UK

صورة الغلاف:. © Amnesty International

رقم الوثيقة: MDE 23/9524/2025
اللغة الأصلية: الإنجليزية

amnesty.org

قائمة المحتويات

1. ملخص تنفيذي	**4**
التحليل الكمي لبيانات الإعدام على مدى السنوات العشر الماضية	5
دراسة معمقة لقضايا 25 مواطنًا أجنبيًا ممن ينتظرون تنفيذ حكم الإعدام أو أعدموا بسبب جرائم تتعلق بالمخدرات	6
الالتزامات الدولية والتوصيات	7
2. المنهجية	**9**
3. نتائج وتوصيات	**12**
إلى حكومة المملكة العربية السعودية	13
إلى ملك السعودية وولي العهد	13
إلى مجلس الوزراء	14
إلى القضاء	15
إلى وزارة الداخلية	15
إلى الحكومات الأجنبية وممثليها في السعودية	15

1. ملخص تنفيذي

"كنا منهارين، خاصة في غياب جثمان نرثيه ونودّعه. ولا جنازة نقيمها... في عمّان، جلس أفراد أسرتي بصمت في غرفة المعيشة عندما سمعوا الخبر، وصاروا يصرخون كالمجانين. هذا المشهد مزّق قلبي."

— زينب أبو الخير، شقيقة حسين، وهو أب لثمانية أولاد عمره 57 عامًا، أعدم في السعودية في مارس/آذار 2023.[1]

لطالما كانت السعودية إحدى أكثر البلدان تنفيذًا لعقوبة الإعدام في العالم، إذ تستمر في استخدامها للمعاقبة على مجموعة واسعة من الجرائم. وخلال الأعوام الأخيرة، تحت قيادة ولي العهد الأمير محمد بن سلمان، تصاعدت عمليات الإعدام حتى بلغت أعدادًا قياسية. وشمل هذا إعدام المئات من الأشخاص بسبب جرائم تتعلق بالمخدرات فحسب، وبتهم تتراوح بين التهريب والحيازة.

يتوجه العالم بإجماع متنامٍ نحو إلغاء عقوبة الإعدام. لقد أوقف العديد من البلدان التي تحتفظ بعقوبة الإعدام في القانون تنفيذ أحكام الإعدام، ولم يبقَ سوى عدد قليل من الدول التي يُعرف عنها تنفيذ الإعدامات في الجرائم المتعلقة بالمخدرات. ويحظر القانون والمعايير الدولية لحقوق الإنسان استخدام عقوبة الإعدام للمعاقبة على أي جرائم غير القتل العمد؛ وبالتالي، لا يجوز استخدامها للمعاقبة على الجرائم المتعلقة بالمخدرات.

ووفقًا للبيانات الرسمية المعلنة، أعدمت السعودية 1,816 شخصًا على مدى السنوات العشر الماضية، كان السبب الوحيد وراء إعدام نحو 32.8% (597 شخصًا) منهم هو ارتكاب جرائم متعلقة بالمخدّرات.

وخلال السنوات الخمس الماضية، واستجابةً للتدقيق الدولي في سجل السعودية في مجال حقوق الإنسان، أعلنت السلطات السعودية مرارًا عن إصلاحات تتعلق باستخدامها لعقوبة الإعدام، من بينها وعود بالحد من تنفيذ أحكام الإعدام في الجرائم المتعلقة بالمخدرات. إلا أن السلطات السعودية تراجعت أو تقاعست عن تنفيذ إصلاحات تتوافق مع المعايير الدولية.

وفي إطار حزمة أوسع نطاقًا من الإصلاحات التي وعد بها ولي العهد محمد بن سلمان في العدالة الجنائية، أعلنت هيئة حقوق الإنسان السعودية في يناير/كانون الثاني 2021 وقف تنفيذ أحكام الإعدام في الجرائم المتعلقة بالمخدرات. وظل هذا القرار ساريًا لمدة 33 شهرًا، من فبراير/شباط 2020 إلى نوفمبر/تشرين الثاني 2022. وخلال هذه الفترة، توقفت السلطات السعودية عن إعدام الأشخاص بسبب جرائم متعلقة بالمخدّرات. وكان هذا التوقف محل راحة وترحيب بالنسبة للأشخاص الذين ينتظرون تنفيذ حكم الإعدام، إلا أن أمده لم يطُلْ. ففي نوفمبر/تشرين الثاني 2022، ألغي فجأة وقف تنفيذ أحكام الإعدام، تلاه تصاعد حاد في تنفيذ أحكام الإعدام في الجرائم المتعلقة بالمخدرات. ومنذ استئناف تنفيذ عقوبة الإعدام، أعدمت السلطات السعودية أكثر من 262 شخًصا بسبب جرائم متعلقة بالمخدّرات.

فشهد عام 2024 أكبر عدد من عمليات الإعدام ترصده منظمة العفو الدولية في عام واحد في السعودية، حيث أعدم 345 شخصًا. ويظهر تحليل البيانات الرسمية المعلنة أن 122 شخصًا (أي نحو 35% من جميع المعدَمين) قد أعدموا بسبب جرائم متعلقة بالمخدرات فحسب؛ وهذا أكبر عدد إجمالي

---

[1] مقابلة عبر مكالمة صوتية مع زينب أبو الخير، شقيقة حسين أبو الخير، في 15 أبريل/نيسان 2025.

سنوي لعمليات الإعدام بسبب جرائم تتعلق بالمخدرات منذ أن بدأت منظمة العفو الدولية في رصد وتسجيل تنفيذ عقوبة الإعدام في السعودية في عام 1990. وفي ذلك العام، كانت السعودية واحدة من أربعة بلدان فقط على مستوى العالم سجل فيها تنفيذ أحكام الإعدام في جرائم تتعلق بالمخدرات.

وخلال فترة التسعة أشهر السابقة للتراجع المفاجئ عن قرار وقف تنفيذ أحكام الإعدام في الجرائم المتعلقة بالمخدرات، صرّح ولي العهد السعودي محمد بن سلمان، في مقابلة إعلامية مع مجلة ذي أتلانتيك (The Atlantic)، بأن السعودية حدّت من استخدام عقوبة الإعدام في القضايا "التعزيرية"، وهي جرائم لا تنطوي على عقوبة الإعدام وفقًا لتفسير السعودية للشريعة الإسلامية. ولا يوجد حد شرعي أو عقوبة محددة في جرائم التعزير، ما يترك تقدير العقوبة فيها للقاضي بناءً على تفسيره للقانون.

مع ذلك، وبالرغم مما زعمه ولي العهد السعودي لمجلة ذي أتلانتيك، استمر تنفيذ أحكام الإعدام في جرائم التعزير في السعودية. ففي عام 2024، مثلًا، أظهر تحليل أجرته منظمة العفو الدولية أن جميع عمليات الإعدام التي نفذت خلال هذا العام بسبب جرائم تتعلق بالمخدرات حصرًا، والبالغ عددها 122، كانت عقوبات تعزيرية. ويقارب هذا العدد ضعف نظيره المسجل عام 2015.

وينص كل من نظام مكافحة المخدرات ونظام مكافحة الإرهاب في السعودية على جواز فرض عقوبة الإعدام - ولكنه لا يحتم ذلك - في عدد من الأحكام؛ ولكن بدلًا من أن يستخدم القضاة سلطتهم التعزيرية في الحد من تطبيق عقوبة الإعدام، يدأبون على استخدامها مرارًا وتكرارًا في إصدار أحكام الإعدام، حتى في قضايا يحظر فيها القانون والمعايير الدولية لحقوق الإنسان فرض هذه العقوبة.

ومنذ عام 2018، استحدثت السلطات السعودية إصلاحات قانونية أخرى للحد من استخدام عقوبة الإعدام، تمثّلت في اعتماد نظام الأحداث وصدور أمر ملكي يقضي بالحد من استخدام عقوبة الإعدام في معظم القضايا التي يكون الجناة فيها من الأطفال، أي ممن تقل أعمارهم عن 18 سنة وقت ارتكاب الجريمة المنسوبة إليهم. ومع ذلك، لا يزال سبعة شبان، كان بعضهم يبلغون 12 عامًا فقط وقت ارتكاب الجرائم المنسوبة إليهم، عرضة لخطر إعدامهم في السعودية حتى وقت كتابة هذا التقرير الموجز. وقد أعيدت محاكمة أربعة من هؤلاء الشبان مؤخرًا على جرائم ارتكبوها وهم أطفال، وحُكم عليهم بالإعدام مرة أخرى. إن القانون الدولي لحقوق الإنسان، بما في ذلك اتفاقية حقوق الطفل التي صدقت عليها السعودية، يحظر حظرًا مطلقًا فرض عقوبة الإعدام ضد من تقل أعمارهم عن 18 سنة للمعاقبة على أي جريمة.

التحليل الكمي لبيانات الإعدام على مدى السنوات العشر الماضية

عكفت منظمة العفو الدولية على رصد وجمع وتحليل البيانات الرسمية المتعلقة بـ 1,816 من عمليات الإعدام التي أعلنت عنها وزارة الداخلية السعودية، ونشرتها وكالة الأنباء السعودية الرسمية خلال الفترة بين يناير/كانون الثاني 2014 ويونيو/حزيران 2025. ولا يستخلص هذا التقرير سوى استنتاجات إحصائية تستند إلى المعلومات المتعلقة بعمليات الإعدام التي نشرتها السلطات السعودية عبر وكالة الأنباء السعودية. ومن المرجح أن العدد الحقيقي لعمليات الإعدام في أي عام من الأعوام أعلى من الأرقام التي أوردتها الوكالة.

ومن بين هؤلاء الأشخاص الذين نقلت الوكالة أنباء إعدامهم خلال الفترة بين يناير/كانون الثاني 2014 ويونيو/حزيران 2025، والبالغ مجموعهم 1,816، أعدم 597 شخصًا بسبب جرائم متعلقة بالمخدرات فحسب؛ وكان نحو 75% من هؤلاء الذين أعدموا بسبب جرائم متعلقة بالمخدرات فحسب من المواطنين الأجانب، معظمهم من جنسيات إفريقية، وعربية، وآسيوية، بما في ذلك مواطنون من بلدان جنوب شرق آسيا. وخلال فترة السنوات العشر التي يستعرضها هذا التقرير، أعدمت السعودية 155 مواطنًا باكستانيًا، و66 مواطنًا سوريًا، و50 مواطنًا أردنيًا، و39 مواطنًا يمنيًا، و32 مواطنًا نيجيريًا، و33 مواطنًا مصريًا و22 مواطنًا صوماليًا و13 مواطنًا إثيوبيًا، على خلفية جرائم تتعلق بالمخدرات لا غير.

ويلاحَظ أن عدد المواطنين الأجانب الذين أعدموا بسبب جرائم متعلقة بالمخدرات فحسب مرتفع بدرجة مذهلة قياسًا بالتعداد الإجمالي للمواطنين الأجانب في السعودية (قرابة 44%). ويواجه المواطنون الأجانب تحديات إضافية تزيد من صعوبة تلقيهم محاكمة عادلة في السعودية؛ فهي ليست بلدهم الأصلي، ويفتقر نظام العدالة الجنائية فيها للشفافية بطبيعته. وقد أوضحت منظمة العفو الدولية في تقارير سابقة كيف تؤثر عوامل الأصل العرقي والقومي والطبقة الاجتماعية على مدى تمتع المواطنين الأجانب بحقوقهم في السعودية، وخصوصًا العمال الأجانب من إفريقيا وآسيا.

وإلى جانب فرض عقوبة الإعدام في جرائم متعلقة بالمخدرات فحسب، وثقت منظمة العفو الدولية مرارًا إصدار القضاة في السعودية لأحكام الإعدام استنادًا إلى نصوص قانونية مبهمة أو فضفاضة للغاية في

قوانين مكافحة الإرهاب بالسعودية، تجرّم المعارضة السلمية، والدفاع عن حقوق الإنسان، والدعوة إلى الإصلاح السياسي بوصفها جرائم ضد الدولة أو أعمالًا "إرهابية".

فخلال الفترة بين يناير/كانون الثاني 2014 ويونيو/حزيران 2025، أعدمت السعودية 286 شخصًا بتهمة ارتكاب جرائم "تتعلق بالإرهاب"، بسبب أفعال تتراوح بين الارتباط المزعوم بجماعات سياسية أو جماعات مسلحة، وتنفيذ هجمات عنيفة، فضلًا عن المعارضة السياسية والمشاركة في مظاهرات مناهضة للحكومة. وكان 120 من هؤلاء الـ 286 متهمًا ينتمون إلى الطائفة الشيعية. تقدَّر نسبة الأقلية الشيعية في السعودية بنحو 10-12% من مجموع السكان، غير أن أفرادها شكلوا نحو 42% من إجمالي عدد من أعدموا بتهم تتعلق بالإرهاب، وهو ما ينم عن القمع السياسي الممارس ضد هذه الاقلية التي لطالما عانت من التمييز المُجحف في التعليم، ونظام العدالة، والتمتع بالحريات الدينية، والتوظيف. وفقًا للتحليل الكمي لمنظمة العفو الدولية، أعدم 73 شخصًا من أصل 120 (60.8%) من الأقلية الشيعية على خلفية تتعلق بالإرهاب خلال السنوات العشر الماضية، بناءً على أحكام تعزيرية. ومن بين الـ 47 المتبقين، أعدم شخص واحد بناءً على خلفية جريمة صنفت بالحد، وأعدم 46 شخصًا دون أي تصنيف شرعي معروف.

دراسة معمقة لقضايا 25 مواطنًا أجنبيًا ممن ينتظرون تنفيذ حكم الإعدام أو أعدموا بسبب جرائم تتعلق بالمخدرات

واستخدمت السعودية بصورة متزايدة عقوبة الإعدام لمكافحة المخدرات، مما خلّف عواقب وخيمة على بعض من أكثر الناس تهميشًا وحرمانًا.

بالتعاون مع المنظمة الأوروبية السعودية لحقوق الإنسان ومنظمة دجاستس بروجكت باكستان (Justice Project Pakistan)، أجرت منظمة العفو الدولية تحليلًا مستفيضًا لقضايا 25 مواطنًا أجنبيًا من إثيوبيا، والأردن، وباكستان، والصومال، ومصر، ممن ينتظرون حاليًا تنفيذ حكم الإعدام أو أعدموا بالفعل بتهم تتعلق بالمخدرات. ونظرًا للمخاطر الأمنية والأعمال الانتقامية المحتملة ضد الأشخاص المقيمين في السعودية، استقيت المعلومات الأساسية المتعلقة بقضايا المواطنين الأجانب في الغالب من مقابلات أجريت مع عائلات الأشخاص المعنيين في بلدانهم الأصلية أو من خلال وثائق المحاكم الخاصة بقضاياهم.

ويواجه المواطنون الأجانب المحرومون من حريتهم والذين يواجهون عقوبة الإعدام بسبب جرائم تتعلق بالمخدرات في السعودية مصاعب وعوائق فريدة ومتداخلة. فقد ذكر الكثيرون من أقارب الأشخاص المحكوم عليهم بالإعدام أن أحباءهم كانوا يسعون للسفر إلى الخارج بحثًا عن مصدر دخل يعولون به أنفسهم وعائلاتهم. وهذا الوضع غير المستقر يجعلهم فريسة سهلة للإكراه، أو الاحتيال، أو التغرير من جانب وكلاء توظيف المهاجرين الاحتيالية أو مهربي المخدرات المخضرمين.

ويواجه المواطنون الأجانب تحديات إضافية تزيد من صعوبة تلقيهم محاكمة عادلة وتأمين دفاع قانوني فعال في السعودية. وفي جميع القضايا الـ 25 التي أخضعت للتحليل، تبين أن المواطنين الأجانب الذين ينتظرون تنفيذ حكم الإعدام في السعودية ليسوا على دراية بالنظام القانوني، ولا بحقوقهم، ولم يتلقوا سوى مساعدة محدودة، أو لم يتلقوا أي مساعدة على الإطلاق، من ممثلين قانونيين، أو من الخدمات القنصلية، أو من ذويهم أثناء الإجراءات القانونية. وفي 14 قضية، لم يكن المتهمون على دراية باللغة العربية، وقال بعضهم إن الترجمة الفورية أثناء المحاكمة لم تكن جيدة.

وكان على كل من الأشخاص الـ 25 استجلاء الإجراءات القضائية التي تفتقر إلى الشفافية وحدهم بدون مساعدة قانونية فعالة. ولم يتمكن معظم المتهمين من توكيل محامين إلا بعد صدور الأحكام بإدانتهم، إن تيسر لهم ذلك أصلًا، وأمضى بعضهم نحو خمس سنوات في انتظار تنفيذ حكم الإعدام دون تزويدهم بأي من مستندات المحكمة. وفي ما لا يقل عن أربع من القضايا الموثقة في هذا التقرير، قال المتهمون للقاضي أو لعائلاتهم إنهم أخضعوا للتعذيب أو غيره من أشكال المعاملة السيئة خلال فترة احتجازهم الاحتياطي بهدف انتزاع "اعترافات" منهم.

وأفادت عدة عائلات بأن أقاربهم المحتجزين لم يتلقوا أي زيارة من مسؤولين قنصليين إلا بعد مضي بضع سنوات على احتجازهم وصدور الأحكام بحقهم. وكان لغياب أي تفاعل مع المسؤولين القنصليين الأثر في تعميق شعور المواطنين الأجانب بالعزلة أثناء اشتباكهم مع نظام للعدالة الجنائية لا يفهمونه، ولا يجدون فيه سبيلًا مجديًا للانتصاف القضائي، ويجدون أنفسهم مضطرين للتوقيع على وثائق ومستندات قضائية أو الاطلاع عليها وهي مكتوبة بلغة لا يتكلمونها، وفي غياب الترجمة الفورية إلا في أضيق الحدود.

وفي اثنتين من القضايا، قال أفراد من عائلات المتهمين لمنظمة العفو الدولية إنهم أكرهوا على نقل مخدرات محظورة عبر الحدود إلى داخل السعودية؛ ولكن وثائق المحكمة التي حللتها منظمة العفو

الدولية تظهر أن السلطات لم تجرِ أي تحقيق بشأن ملابسات تورطهم في الجرائم المنسوبة إليهم ولم تولِ أي اعتبار لمؤشرات التهريب والاستغلال.

ويُعد الاتجار بالبشر انتهاكًا جسيمًا لحقوق الإنسان، والدول مُلزمة بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الجنائي الدولي بأن تعده من الجرائم الجنائية. وقد صدقت السعودية على بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال (بروتوكول باليرمو).

ووصف أقارب المتهمين لمنظمة العفو الدولية مرارًا ما كابدوه هم وأحباؤهم من الضغوط النفسية الهائلة والعذاب الناجم عن عدم اليقين؛ ففي كثير من الحالات، لم يكن أقارب الأشخاص الذين ينتظرون تنفيذ حكم الإعدام يعرفون إن كانت أحكام إدانتهم وعقوبات الإعدام المفروضة عليهم قد ثبتت أو إن كانت التماسات العفو التي قدموها قد رفضت.

ووصف عدد من الأشخاص لعائلاتهم كيف اقتيد زملاء لهم من المسجونين في العنبر من زنازينهم في منتصف الليل لإعدامهم بدون سابق إنذار. وثمة أشخاص آخرون ممن ينتظرون تنفيذ حكم الإعدام أبلغهم مسؤولو السجن قبل إعدامهم بيوم بأن دورهم قد حان. وفي حالات أخرى، علم أقارب بالإعدام عن طريق اتصالات هاتفية تلقوها من أشخاص آخرين أو عبر وسائل الإعلام، بعدما أعلنت وزارة الداخلية إعدامهم عبر وكالة الأنباء الرسمية. وفي حالتين، ذكر الأقارب أن ما زاد من وطأة هذه المحنة أن السلطات السعودية أبقت على جثامين الأشخاص المعدمين، وحرمتهم من حقهم في نعيهم وتشييعهم وفقًا لتقاليدهم الثقافية والدينية، لعل ذلك يمكّنهم من طي الصفحة بسكينة.

وقد نددت هيئات وخبراء الأمم المتحدة مرارًا بتقاعس السلطات في عدة بلدان عن الإبلاغ بالإعدام الوشيك باعتباره شكلًا من أشكال المعاملة السيئة ينتهك الحظر المطلق للتعذيب أو غيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.

الالتزامات الدولية والتوصيات

إن السعودية، باعتبارها من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، ملزمة باحترام المعايير العالمية لحقوق الإنسان المكرسة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وكثير منها منصوص عليه أيضًا في القانون الدولي العرفي.

ولطالما أقر القانون الدولي والمعايير الدولية لحقوق الإنسان استصواب إلغاء عقوبة الإعدام.

وينص القانون والمعايير الدولية على ضرورة قصر استخدام عقوبة الإعدام على أشد الجرائم خطورة، أي القتل العمد.

وتكفل المعايير الدولية والقانون الدولي أيضًا، تماشيًا مع الحق في المحاكمة العادلة، الحماية من الحرمان التعسفي من الحياة، وهو ما يحظره القانون الدولي العرفي حظرًا مطلقًا، إلى جانب التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة. وباعتبار السعودية إحدى الدول الأطراف في اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، يتعين عليها اتخاذ تدابير فعالة لمنع التعذيب، وضمان استبعاد جميع التصريحات والاعترافات التي يُحصل عليها تحت وطأة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة، من الإجراءات القضائية، وضمان التحقيق بشكل مناسب في ادعاءات التعذيب أو غيره من ضروب المعاملة السيئة وتقديم مرتكبيها إلى العدالة.

وقد أوضحت هيئات الأمم المتحدة مرارًا وتكرارًا أنه لا يجوز استخدام عقوبة الإعدام للمعاقبة على الجرائم المتعلقة بالمخدرات. طبقت السعودية عقوبة الإعدام بمعدلات مرتفعة مثيرة للدهشة ضد مواطنين أجانب من بلدان إفريقية وعربية وآسيوية، بما في ذلك بلدان جنوب آسيوية، لمجرد ارتكابهم جرائم تتعلق بالمخدرات، وضد أفراد من الأقلية الشيعية المهمشة تاريخيًا بسبب جرائم تتعلق بالإرهاب. ينبغي على السعودية إجراء تحقيق مستقل وشفاف فورًا في احتمال ممارسة التمييز في عملية تطبيق عقوبة الإعدام.

يعد تطبيق عقوبة الإعدام في السعودية انتهاكًا صارخًا لالتزاماتها بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان. وطبقت السعودية عقوبة الإعدام بمعدلات مرتفعة بشكل مقلق ضد أجانب من بلدان إفريقية وعربية وآسيوية، بما في ذلك بلدان جنوب آسيوية، بسبب ارتكابهم جرائم تتعلق بالمخدرات فقط، وضد أفراد من الأقلية الشيعية المهمشة تاريخيًا على خلفية جرائم تتعلق بالإرهاب. ينبغي للسعودية إجراء تحقيق مستقل وشفاف فورًا في احتمالية ممارسة التمييز في عملية تطبيق عقوبة الإعدام.

وتعارض منظمة العفو الدولية عقوبة الإعدام في جميع الحالات بدون استثناء بغض النظر عن طبيعة الجريمة أو ظروفها؛ أو الشعور بالذنب أو البراءة أو الخصائص الأخرى للفرد؛ أو طريقة تنفيذ الإعدام.

ولطالما آمنت منظمة العفو الدولية بأن عقوبة الإعدام تنتهك الحق في الحياة على نحو ما يقره الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وأنها أقصى أشكال العقوبة القاسية واللاإنسانية والمهينة.

وإننا لنحث العاهل السعودي وولي العهد على إلغاء عقوبة الإعدام بشكل كامل.

وريثما يتحقق ذلك، ندعو السلطات السعودية إلى اتخاذ الإجراءات التالية:

- وقف تنفيذ عمليات الإعدام وتخفيف جميع أحكام الإعدام، بنيّة إلغاء عقوبة الإعدام بالنسبة لجميع الجرائم؛
- إلغاء جميع أحكام الإدانة والإعدام الصادرة في أعقاب محاكمات جائرة؛
- إعادة محاكمة كل من صار احتجازهم تعسفيًا بسبب الإهدار الجسيم لحقوقهم في المحاكمة العادلة، وخصوصًا أولئك الذين استندت الدعاوى المرفوعة عليهم إلى "اعترافات" انتُزعت منهم تحت وطأة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة. وإذا كانت قد وُجِّهت إليهم تهم بارتكاب جرائم معترف بها دوليًا، فلا بد من إعادة محاكمتهم في إجراءات قضائية تفي بالمعايير الدولية الأشد صرامة للمحاكمة العادلة، مع استبعاد "الاعترافات" المنتزعة تحت وطأة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة، وبدون اللجوء إلى عقوبة الإعدام؛
- تعديل القوانين الوطنية التي تسمح باستخدام عقوبة الإعدام، مثل نظام مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية ونظام مكافحة جرائم الإرهاب وتمويله، بحيث تتوافق مع القانون الدولي والمعايير الدولية، ومن سبل تحقيق ذلك استبعاد أي جرائم غير القتل العمد من نطاق تطبيق عقوبة الإعدام وإلغاء أي نصوص قانونية تنص على فرض أحكام الإعدام الإلزامية.

2. المنهجية

يبحث هذا التقرير استخدام عقوبة الإعدام في السعودية على امتداد عشر سنوات، مع التركيز على فرض وتطبيق عقوبة الإعدام على المواطنين الأجانب المدانين بجرائم تتعلق بالمخدرات. ويستند هذا التقرير إلى التوثيق المستفيض الذي أجرته منظمة العفو الدولية لاستخدام السلطات السعودية لعقوبة الإعدام في مجموعة واسعة من الجرائم منذ عام 1990.[2]

ومن أجل إعداد هذا التقرير، أجرى باحثو منظمة العفو الدولية تحليلًا نوعيًا وكميًا للبيانات والمعلومات المستقاة من مصادر متنوعة.

وأجرت منظمة العفو الدولية تحليلًا كميًا لتطبيق عقوبة الإعدام في السعودية خلال الفترة بين يناير/كانون الثاني 2014 ويونيو/حزيران 2025. وعكفت منظمة العفو الدولية على رصد وجمع وتحليل المعلومات الرسمية المتعلقة بـ 1,816 من عمليات الإعدام التي أعلنت عنها وزارة الداخلية السعودية في بياناتها، ونشرتها وكالة الأنباء السعودية، وهي وكالة الأنباء الرسمية في البلاد. وعادةً ما تتضمن البيانات حول تنفيذ أحكام الإعدام في تقارير الوكالة الاسم الكامل للشخص الذي نفذ فيه الحكم، وجنسه، وتاريخ إعدامه، وجنسيته، والموقع الجغرافي (المدينة أو المنطقة) الذي نفذ فيه الإعدام، والجريمة المرتكبة، والتصنيف القانوني للجريمة (قصاص، أو حد، أو تعزير) التي عوقب مرتكبها بالإعدام وفقًا للشريعة الإسلامية. وعلى مر السنين، دأب فريق البحث في منظمة العفو الدولية على ترميز المعلومات الواردة في بيانات الإعدام، وإدراجها بصورة ممنهجة في قاعدة للبيانات.[3]

ويركز هذا التقرير على عمليات إعدام مواطنين أجانب في السعودية على خلفية جرائم تتعلق بالمخدرات لثلاثة أسباب: أولًا، وثقت منظمة العفو الدولية تصاعدًا حادًا في عمليات الإعدام على خلفية جرائم متعلقة بالمخدرات، خصوصًا بالنسبة للمواطنين الأجانب، منذ يوليو/تموز 2024؛ وأكد التحليل الكمي الذي أجرته منظمة العفو الدولية هذا التوجه.

ثانيًا، وبينما جرى إصدار وتنفيذ أحكام بالإعدام بحق مواطنين سعوديين أيضًا على خلفية جرائم تتعلق بالمخدرات، وكذلك على خلفية مجموعة من الجرائم إثر إجراءات قضائية جائرة، إلا أنه من الصعب للغاية إجراء مقابلات مع أشخاص داخل السعودية واستقاء معلومات منهم، بمن فيهم الذين ينتظرون تنفيذ حكم الإعدام أو من لديهم أقارب ينتظرون تنفيذ حكم الإعدام، بسبب المخاطر الأمنية واحتمال التعرض لأعمال انتقامية. وفي إطار إعداد هذا التقرير، استقيت المعلومات الأساسية المتعلقة بقضايا المواطنين الأجانب الذين ينتظرون تنفيذ حكم الإعدام في جرائم تتعلق بالمخدرات في الغالب من مقابلات أجريت مع أشخاص ذوي صلة بتلك القضايا أو مع عائلاتهم في بلدانهم الأصلية.

ثالثًا، يواجه المواطنون الأجانب تحديات إضافية تزيد من صعوبة تلقيهم محاكمة عادلة في السعودية؛ فهي ليست بلدهم الأصلي، ويفتقر نظام العدالة الجنائية فيها للشفافية بطبيعته.

---

[2] Amnesty International, The death penalty: No solution to illicit drugs (Index ACT 51/002/1995, 2 October 1995, https://www.amnesty.org/en/documents/act51/002/1995/en/; Amnesty International, Saudi Arabia: Defying World trends (Index: MDE 23/009/2000), 11 June 2000 https://www.amnesty.org/en/documents/mde23/009/2000/en/؛ منظمة العفو الدولية، صفعة في وجه العدالة: عقوبة الإعدام في المملكة العربية السعودية (MDE 23/027/2008)، 14 أكتوبر/تشرين الأول 2008، https://www.amnesty.org/ar/documents/mde23/027/2008/ar/; Amnesty International, 'Killing in the name of Justice': The death penalty in Saudi Arabia, (MDE 23/2092/2015), 24 August 2015, https://www.amnesty.org/en/documents/mde23/2092/2015/en/؛ منظمة العفو الدولية، "السعودية: عائلات تخشى من إعدام أحبائها الوشيك وسط تصاعد وتيرة عمليات الإعدام المتعلقة بالمخدّرات"، 24 أبريل/نيسان 2025، https://www.amnesty.org/ar/latest/news/2025/04/saudi-arabia-families-fear-imminent-execution-of-loved-ones-amid-surge-in-drug-related-executions/

[3] أجري تحليل لاتساق الترميز على عينة عشوائية من عمليات الإعدام (ن=101)، وشمل مراجعة 6% من الملاحظات المسجلة كل عام. ولم تظهر المراجعة أي أخطاء في الحقول البيانية ذات الصلة بالتحليل الكمي، بما في ذلك التاريخ، والموقع، والجنس، والتصنيف القانوني، والجنسية، والجريمة المدرجة لكل حالة إعدام في العينة العشوائية.

وبالإضافة إلى التركيز على المواطنين الأجانب، عكفت منظمة العفو الدولية أيضًا على تحليل استخدام السلطات السعودية لعقوبة الإعدام في الجرائم المتعلقة بالإرهاب، مع التركيز بشكل خاص على فرض عقوبة الإعدام على أبناء الأقلية الشيعية التي ظلت تعاني من التهميش على مر التاريخ.

ويقترن التحليل الكمي الذي أجرته منظمة العفو الدولية بدراسة متعمقة للقضايا الفردية لأشخاص محكوم عليهم بالإعدام في السعودية؛

فبدعم من منظمتين شريكتين، وهما المنظمة الأوروبية السعودية لحقوق الإنسان ومنظمة دجاستس بروجكت باكستان (Justice Project Pakistan)، درست منظمة العفو الدولية قضايا 25 مواطنًا أجنبيًا من إثيوبيا، والأردن، وباكستان، والصومال، ومصر، ممن أدينوا بجرائم تتعلق بالمخدرات وينتظرون حاليًا تنفيذ حكم الإعدام أو أعدموا بالفعل منذ مطلع عام 2025. وإلى جانب المقابلات التي أجرتها المنظمة الأوروبية السعودية لحقوق الإنسان ودجاستس بروجكت باكستان (Justice Project Pakistan)، طالعت منظمة العفو الدولية أيضًا وثائق المحاكم في 15 من قضايا المواطنين الأجانب المحكوم عليهم بالإعدام على خلفية جرائم تتعلق بالمخدرات. كما أجرت منظمة العفو الدولية ثماني مقابلات مع أشخاص على دراية واسعة بالقضايا الـ 25 أو بالنظام القانوني السعودي.

وأعدم أبو زار محمد ومحمد كامل ومسلم عليان، الذين ترد قضاياهم في هذا التقرير، خلال الفترة بين أبريل/نيسان ويونيو/حزيران 2025، بينما كان هذا البحث في مراحله الأخيرة.

وقد استفاد هذا التقرير بشكل كبير من الدعم الذي قدمته المنظمة الأوروبية السعودية لحقوق الإنسان؛ فقد أجرى فريق البحث في المنظمة الأوروبية السعودية لحقوق الإنسان مقابلات عن بعد مع سبعة من أفراد عائلات سبعة أشخاص محتجزين ينتظرون تنفيذ حكم الإعدام في جرائم تتعلق بالمخدرات في السعودية. ومن أجل استقاء معلومات سياقية عن تنفيذ أحكام الإعدام في قضايا تتعلق بجرائم الإرهاب، حددت المنظمة الأوروبية السعودية لحقوق الإنسان أفرادًا من الطائفة الشيعية أعدموا عقابًا على جرائم ورد فيها ذكر الإرهاب بناء على أسمائهم و/أو شهرتهم، والطبيعة المحددة للجريمة، ولا سيما تلك المتعلقة بالمظاهرات المناهضة للحكومة، أو المعارضة، أو الخيانة العظمى في المنطقة الشرقية التي ينتمي أغلب سكانها إلى الطائفة الشيعية. ثم تحققت المنظمة من أن المعدمين في هذه القضايا هم أفراد من الطائفة الشيعية عن طريق محامين أو أفراد المجتمع.[4] استفاد التقرير أيضًا من الخبرة الطويلة للمنظمة الأوروبية السعودية لحقوق الإنسان في رصد وتوثيق استخدام السلطات السعودية لعقوبة الإعدام وتطبيقها في مجموعة واسعة من الجرائم.

كما إن الفصل الذي يتناول فرض وتطبيق عقوبة الإعدام على أفراد الطائفة الشيعية بتهم تتعلق بالإرهاب مبني على حالات سبق أن وثقتها منظمة العفو الدولية، وتم تحديثها من أجل هذا التقرير بدعم من المنظمة الأوروبية السعودية لحقوق الإنسان.

أما منظمة دجاستس بروجكت باكستان التي تمثل المواطنين الباكستانيين الذين يواجهون عقوبة الإعدام في باكستان وفي الخارج، فأجرت ثلاث مقابلات -شخصية وعن بعد- مع أفراد من عائلات ثلاثة أشخاص باكستانيين ينتظرون تنفيذ حكم الإعدام في السعودية بتهم تتعلق بالمخدرات.

واطلعت منظمة العفو الدولية أيضًا على تقارير أصدرتها هيئات الأمم المتحدة المنشأة بموجب معاهدات، والإجراءات الخاصة لدى الأمم المتحدة، ومنظمة الهجرة الدولية.

ويستخلص هذا التقرير استنتاجات إحصائية تستند إلى رصد وجمع وتحليل ما نشرته السلطات السعودية من تقارير عن تنفيذ أحكام الإعدام عبر وكالة الأنباء السعودية الرسمية. ومن المحتمل أن العدد الحقيقي لعمليات الإعدام في أي عام من الأعوام أعلى من الأرقام المعلنة؛ فمن بين الحالات التي تبرز محدودية القدرة على الرصد، مثلًا، ما نشرته وكالة الأنباء السعودية من تفاصيل عن 148 شخصًا أعدموا في عام 2022 (147 رجلًا وامرأة واحدة)، في حين أن هيئة حقوق الإنسان السعودية، وهي هيئة تابعة للحكومة، أوردت رقمًا أعلى لمن أعدموا في ذلك العام، وهو 196، استجابة لطلب منظمة العفو الدولية للحصول على المعلومات، أي بفارق 48 شخصًا.

وقد أرسلت منظمة العفو الدولية رسالة للسلطات السعودية كل عام تطلب فيها معلومات عما أصدرته ونفذته من أحكام الإعدام. وردت هيئة حقوق الإنسان السعودية على هذا الطلب أحيانًا، ولكنها لم تكن في كل الأحوال تقدم معلومات مفصلة عن عمليات الإعدام.[5] ومن ثم، يصعب التحقق من مدى القصور المحتمل لما تصدره وكالة الأنباء السعودية من تقارير حول عمليات الإعدام.

ومن أجل إعداد هذا التقرير، بعثت منظمة العفو الدولية رسالة إلى السلطات السعودية في 3 يونيو/حزيران 2025، أطلعتها فيها على النتائج الأولية لبحثها، وطلبت الحصول على معلومات إضافية، بما

[4] مقابلة باستخدام المراسلة الآمنة مع المحامي السعودي طه الحاجي، 19 مايو/أيار 2025. إن سجلّ الأشخاص الذين أعدموا من الأقلية الشيعية محفوظ بملفات منظمة العفو الدولية.

[5] هيئة حقوق الإنسان السعودية، رسالة رد إلى منظمة العفو الدولية، 11 مايو/أيار 2023، محفوظة بملفات منظمة العفو الدولية.

في ذلك البيانات المتعلقة بفرض وتطبيق عقوبة الإعدام خلال الفترة بين يناير/كانون الثاني 2014 وأبريل/نيسان 2025. ولم تتلقَّ منظمة العفو الدولية أي رد.

وتتوجه منظمة العفو الدولية بالشكر إلى جميع أفراد عائلات الأشخاص الذين ينتظرون تنفيذ حكم الإعدام، ممن تحدثوا إلى فريق البحث في المنظمة، وكذلك إلى فرق المنظمة الأوروبية السعودية لحقوق الإنسان ودجاستس بروجكت باكستان لما بذلوه من جهود بالغة الأهمية من أجل الاشخاص الذين يواجهون عقوبة الإعدام؛ فلولا هؤلاء جميعًا، لما كان بالإمكان إعداد هذا التقرير.

3. نتائج وتوصيات

إن تمادي السعودية في استخدام عقوبة الإعدام على نطاق واسع، خصوصًا في الجرائم المتعلقة بالمخدرات، يشكل انتهاكًا سافرًا لالتزاماتها بموجب القانون الدولي والمعايير الدولية لحقوق الإنسان، ومجافاة للتوجه العالمي بإجماع متنامٍ نحو إلغاء عقوبة الإعدام.

وخلال الفترة بين يناير/كانون الثاني 2014 ويونيو/حزيران 2025، أعدمت السعودية 1,816 شخصًا؛ وكان السبب الوحيد وراء إعدام نحو ثلث هؤلاء هو ارتكاب جرائم متعلقة بالمخدرات، ولا تبلغ حد "أشد الجرائم خطورة" بموجب القانون الدولي.[6] وباستمرار السعودية في إعدام الناس عقابًا على جرائم لا تنطوي على القتل العمد، إنها تنتهك الضمانات الدولية بشأن استخدام هذه العقوبة. كما تندرج السعودية في عداد أقلية معزولة وواضحة من الدول - فهي واحدة من أربعة بلدان فقط عُرفت بتنفيذ عمليات إعدام خلال عام 2024.

بالرغم من الادعاءات المتكررة حول الحد من استخدام عقوبة الإعدام، استأنفت السلطات تنفيذ عمليات الإعدام على نطاق غير مسبوق؛ ويعكس الرقم القياسي لعمليات الإعدام في السعودية خلال عام 2024، التي شملت 122 إعدامًا عقابًا على جرائم تتعلق بالمخدرات فحسب، التراجع الحاد عن الوقف قصير الأمد عن استخدام عقوبة الإعدام في تلك الجرائم الذي كان مبشرًا بإصلاح محتمل.

يصدر القضاة في السعودية مرارًا أحكام الإعدام استنادًا نصوص قانونية مبهمة وفضفاضة للغاية، من بينها المدرجة في نظامي مكافحة المخدرات ومكافحة الإرهاب، في إجراءات قانونية تفتقر للشفافية وتقصر عن الوفاء بضمانات المحاكمة العادلة. وبدلًا من أن يكون استخدام الأحكام القضائية التعزيرية في السعودية أداةً لحصر استخدام عقوبة الإعدام بجرائم القتل العمد المرتكبة في أبشع الظروف، على نحو ما يقتضيه القانون الدولي لحقوق الإنسان، تستخدم هذه الأحكام على نطاق واسع لفرض عقوبة الإعدام، بما في ذلك للمعاقبة على الجرائم المتعلقة بالمخدرات والإرهاب. وقد أصدر القضاة أحكام الإعدام في قضايا شابتها مخالفات للإجراءات القانونية الواجبة، واستندت إلى "اعترافات" انتزعت تحت وطأة التعذيب، وفي غياب تمثيل قانوني فعال، أو بدون أي تمثيل قانوني على الإطلاق.

وعلى مدى العقد الماضي، تحمل المواطنون الأجانب العبء الأكبر من استخدام السلطات المتزايد لعقوبة الإعدام عقابًا على جرائم تتعلق بالمخدرات فحسب. ففي عام 2024 وحده، كان 75% ممن أعدموا على خلفية جرائم تتعلق بالمخدرات فقط من المواطنين الأجانب.

ويواجه المواطنون الأجانب المحرومون من حريتهم في السعودية مصاعب وعوائق فريدة ومتداخلة. فالكثيرون من المواطنين الأجانب الـ 25 الذين واجهوا عقوبة الإعدام في السعودية خلال السنوات الأخيرة بسبب جرائم تتعلق بالمخدرات، والذين حللت منظمة العفو الدولية قضاياهم في إطار هذا التقرير، اضطروا لاستجلاء الإجراءات القضائية وحدهم، وهم عاجزون عن فهم وثائق المحكمة أو الحصول عليها، أو فهم التهم الموجهة إليهم، وبدون أي مساعدة قنصلية.

ففي ظل عدم الإلمام بنظام القضاء الجنائي في السعودية، وبثقافتها ولغتها؛ وعدم الوعي الكافي لدى الشخص بحقوقه منذ القبض عليه؛ ومخاطر انتزاع "اعترافات" منه بالإكراه، حيث يتم الحصول عليها في غياب ما يكفي من سُبل الترجمة الفورية والتمثيل القانوني؛ فضلًا عن الافتقار إلى شبكات دعم قوية، يمسي من الصعب للغاية، بل من المستحيل أحيانًا، على المواطنين الأجانب استجلاء الإجراءات القانونية المعقدة في السعودية وضمان الحصول على دفاع قانوني فعَّال. وفي حالتين، قال الأشخاص إنهم أكرهوا على الاتجار بالمخدرات المحظورة، ولكن المحاكم تقاعست عن التحقيق في هذه الملابسات أو الإقرار بها.

---

[6] يستند التحليل الكمي لمنظمة العفو الدولية إلى تصريحات وبيانات جمعتها المنظمة وحلّلتها من وكالة الأنباء السعودية. (انظر: الفصل 2: المنهجية).

واستمرت السلطات أيضًا في استخدام عقوبة الإعدام ضد الأقلية الشيعية في البلاد، بما في ذلك كوسيلة للتصدي للمظاهرات التي اندلعت في المنطقة الشرقية للمطالبة بإصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية. ويظهر التحليل الكمي الذي أجرته منظمة العفو الدولية أنه بالرغم من أن نسبة الأقلية الشيعية من مجموع سكان السعودية تبلغ 10-12%، غير أن أفرادها شكلوا 42% من إجمالي عدد من أعدموا بتهم تتعلق "بالإرهاب" خلال الفترة بين يناير/كانون الثاني 2014 ويونيو/حزيران 2025.

إن السعودية، باعتبارها من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ومن الدول الأطراف في المعاهدات الرئيسية لحقوق الإنسان، فإنها ملزمة باحترام المبادئ المكرسة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وغيره من الصكوك الرئيسية.

ويحصر القانون الدولي على نحو صارم استخدام عقوبة الإعدام بـ "أشد الجرائم خطورة"، والمقصود بها القتل العمد. كما يحظر القانون الدولي صراحةً استخدام عقوبة الإعدام ضد أشخاص كانوا أطفالًا، أي دون سن 18 عامًا، وقت ارتكاب الجريمة، تماشيًا مع اتفاقية حقوق الطفل.

وتكفل المعايير الدولية والقانون الدولي أيضًا الحماية من الحرمان التعسفي من الحياة، بما يتضمن ما يتعلق بالحق في المحاكمة العادلة. ينبغي للسعودية أن تُجري فورًا تحقيقًا مستقلًا وشفافًا في احتمالية ممارسة التمييز في عملية تطبيق عقوبة الإعدام، بما في ذلك تحليل تطبيق عقوبة الإعدام بناءً على جنس الشخص وعمره وجنسيته ودينه وطائفته ووضعه الاجتماعي والاقتصادي وخلفيته الإثنية، والتحقق من حدوث أي ممارسات تمييزية في ما يتعلق بأنماط الاعتقال والملاحقة القضائية، وجودة الدفاع القانوني، وإصدار الأحكام، وخاصةً أحكام الإعدام التعزيرية في القضايا المتعلقة بالمخدرات و"الإرهاب". ويرقى تطبيق عقوبة الإعدام بطريقة تمييزية إلى حد الحرمان التعسفي من الحق في الحياة.

ويفرض القانون الدولي العرفي حظرًا مطلقًا على الحرمان من الحياة تعسفًا، إلى جانب التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة السيئة.[7] ووفقًا لاتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، فإن السعودية ملزمة بمنع التعذيب والمعاملة السيئة، وضمان عدم قبول أي اعترافات يتم انتزاعها تحت هذه الظروف في الدعاوى القضائية.

تحث منظمة العفو الدولية السلطات السعودية على إلغاء عقوبة الإعدام فورًا بالنسبة لجميع الجرائم وتخفيف جميع أحكام الإعدام. إلى حين ذلك، تُقدم المنظمة التوصيات التالية:

إلى حكومة المملكة العربية السعودية

إلى ملك السعودية وولي العهد

إننا نحث العاهل السعودي وولي عهده على إلغاء عقوبة الإعدام بشكل كامل. وريثما يتحقق هذا الإلغاء الكامل، نحث الحكومة السعودية على ما يلي:

- وقف تنفيذ جميع عمليات الإعدام، بنيّة إلغاء عقوبة الإعدام بالنسبة لجميع الجرائم؛
- إلغاء جميع أحكام الإدانة والإعدام الصادرة في أعقاب محاكمات جائرة؛
- إعادة محاكمة كل من صار احتجازهم تعسفيًا بسبب الإهدار الجسيم لحقوقهم في المحاكمة العادلة، وخصوصًا أولئك الذين استندت الدعاوى المرفوعة عليهم إلى "اعترافات" انتُزعت منهم تحت وطأة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة. وإذا كانت قد وُجِّهت إليهم تهم بارتكاب جرائم معترف بها دوليًا، فلا بد من إعادة محاكمتهم في إجراءات قضائية تفي بالمعايير الدولية الأشد صرامة للمحاكمة العادلة، مع استبعاد "الاعترافات" المنتزعة تحت وطأة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة، وبدون اللجوء إلى عقوبة الإعدام؛
- التحقق من أن إجراءات إنفاذ القانون والإجراءات القضائية تفي بأعلى معايير المحاكمة العادلة، بدءًا من وقت القبض على المتهم.

[7] اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، التعليق العام 24، المسائل المتعلقة بالتحفظات التي توضع لدى التصديق على العهد أو البروتوكولين الاختياريين الملحقين به أو الانضمام إليها أو فيما يتعلق بالإعلانات التي تصدر في إطار المادة 41 من العهد، الوثيقة رقم: CCPR/C/21/Rev.1/Add.6، الفقرتان 8 و10.

إلى مجلس الوزراء

- ريثما يتم الإلغاء الكامل لعقوبة الإعدام، يجب التوفيق بين أحكام التشريعات الوطنية التي تسمح باستخدام عقوبة الإعدام وبين القانون الدولي والمعايير الدولية؛ ومن سبل تحقيق ذلك ما يلي:
  - تعديل القوانين الوطنية التي تسمح باستخدام عقوبة الإعدام، مثل نظام مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية ونظام مكافحة جرائم الإرهاب وتمويله، من خلال استبعاد أي جرائم غير القتل العمد من نطاق تطبيق عقوبة الإعدام؛
  - تعديل نظام الأحداث بحيث يحظر صراحة استخدام عقوبة الإعدام لمعاقبة جرائم يرتكبها أطفال، أي أشخاص تقل أعمارهم عن 18 عامًا، في جميع الظروف والأحوال، وبدون أن تُترك للقضاة أي سلطة تقديرية لفرض عقوبة الإعدام في تلك الظروف؛
  - إلغاء أي نصوص قانونية تشمل فرض عقوبة الإعدام الإلزامية؛
- إعادة النظر في جميع القضايا التي حُكم فيها بالإعدام على الأشخاص بهدف تخفيف أحكام الإعدام. ويتعين على وجه الخصوص:
  - إعادة النظر في جميع القضايا المحكوم فيها بالإعدام عقابًا على أي جرائم غير القتل العمد، وخصوصًا الجرائم المتعلقة بالمخدرات، أو حيثما لم تستوفِ المحاكمة المعايير الدولية الصارمة للمحاكمة العادلة؛
  - توفير إعادة المحاكمة بصورة عادلة في القضايا التي تخللت إجراءاتها شوائب خطيرة، دون اللجوء إلى عقوبة الإعدام؛
  - في الحالات التي تضمنت ادعاءات عن تعرض المتهمين للتعذيب أو غيره من ضروب المعاملة السيئة على أيدي الشرطة أو غيرها من السلطات، يجب ضمان: إجراء تحقيقات عاجلة وشاملة ومحايدة وفعالة تضطلع بها هيئات مستقلة؛ تيسير وصول الضحايا إلى سبل الانتصاف الفعال تقديم تعويضات كافية لهم؛ وإذا توفرت أدلة كافية ومقبولة، لا بد من ملاحقة كل المشتبه في مسؤوليتهم، بمن فيهم كبار الضباط الذين كانوا، أو كان ينبغي أن يكونوا، على علم بأن أفرادًا خاضعين لقيادتهم يلجؤون إلى التعذيب أو غيره من ضروب المعاملة السيئة، والذين لم يتخذوا كل ما في وسعهم من التدابير لمنع وقوع تلك الأفعال، أو إيقافها، أو الإبلاغ عنها، ولا بد من تقديم هؤلاء لمحاكمة عادلة دون اللجوء إلى عقوبة الإعدام؛
- إرساء مجموعة واسعة من تدابير الحماية الاجتماعية والاقتصادية الشاملة والمراعية للنوع الاجتماعي التي تكفل إسهام القوانين والسياسات المتعلقة بالمخدرات في القضاء على العوامل الهيكلية للضعف، ووصمة العار، والتمييز التي تدفع الناس -ولا سيما النساء والأفراد الذين ينتمون لفئات مهمشة ومحرومة- للانخراط في تجارة المخدرات. وتشمل هذه العوامل سوء الصحة، والحرمان من التعليم، والبطالة، ونقص السكن، والفقر؛
- ضمان سرعة إبلاغ جميع الأشخاص الذين يواجهون عقوبة الإعدام، بغض النظر عن جنسيتهم، بالتاريخ المقرر لتنفيذ حكم الإعدام، وإخطار عائلاتهم والممثلين القنصليين لبلادهم في الوقت المناسب، والسماح لهم بزيارة المحكوم عليهم بالإعدام وفقًا للمعايير الدولية للشفافية والكرامة؛
- ضمان حق العائلات في تسلم جثامين الأشخاص المعدمين بدون تأخير غير مبرر، وإقامة مراسم التشييع والدفن وفقًا للعادات والتقاليد الثقافية والدينية؛
- التنسيق مع البعثات الدبلوماسية للبلدان الأصلية من أجل إنشاء وحدة خاصة لتقديم الدعم القانوني المجاني إلى المواطنين الأجانب الذين يواجهون دعاوى قضائية في السعودية؛
- إجراء تحقيق مستقل وشفاف في احتمالية ممارسة التمييز في عملية تطبيق عقوبة الإعدام، بما في ذلك تحليل تطبيق عقوبة الإعدام على أساس جنس الشخص وعمره وجنسيته ودينه وطائفته ووضعه الاجتماعي والاقتصادي وخلفيته الإثنية، والتحقق من حدوث أي ممارسات تمييزية في ما يتعلق بأنماط الاعتقال والملاحقة القضائية، ونوعية الدفاع القانوني، وإصدار الحكم، وخاصة أحكام الإعدام التعزيرية في القضايا المتعلقة بالمخدرات و"الإرهاب"؛
- نشر معلومات شاملة ومفصلة عن استخدام عقوبة الإعدام بصفة منتظمة مما قد يسهم في إحياء النقاشات العامة بشأن هذه القضية، بحيث تكون هذه المعلومات مصنفة على الأقل بحسب الجنس، والسن، والجنسية، والدين، والطائفة، والخلفية الإثنية. ويجب أن تشمل هذه البيانات: عدد الأشخاص المحكوم عليهم بالإعدام، والجرائم التي أدينوا بها؛ وعدد الأشخاص الذين قدموا طعونًا في الأحكام، ومستويات هذه الطعون؛ ومكان الاحتجاز؛ ومعلومات عن عمليات

الإعدام التي نفذت في السابق أو المزمع تنفيذها؛ والعدد الإجمالي للأشخاص الذين صدرت بحقهم أحكام بالإعدام ولم تنفذ بعد؛ وعدد أحكام الإعدام التي ألغيت أو خففت بعد الطعن فيها؛ وعدد الحالات التي صدرت فيها أوامر عفو عن المتهمين؛

- التصديق دون أي تحفظات على العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والبروتوكولات الاختيارية الملحقة بهما.

إلى القضاء

- استبعاد أي إفادات أو أدلة أخرى انتزعت من المتهمين عن طريق التعذيب، أو غيره من ضروب المعاملة السيئة أو من أشكال الإكراه، من الإجراءات القضائية، بغض النظر عن المرحلة التي يدعي فيها المتهمون ذلك، وضمان إجراء تحقيق شامل ومستقل بشأن أي ادعاءات تقدم في المحكمة أو إلى القاضي، أو إلى أي مسؤول قضائي آخر، تفيد أن أحد المتهمين أو الشهود أخضع لمثل هذه المعاملة؛
- ضمان إتاحة مترجمين فوريين مؤهلين للمتهمين في جميع مراحل القبض، والتحقيق، والمحاكمة، والطعن، وإتاحة كافة الوثائق والمستندات القانونية، بما في ذلك لوائح الاتهام والاعترافات، بلغة يفهمها المتهم؛
- ضمان توكيل محامين أكفاء للدفاع عن المتهمين بدءًا من وقت القبض عليهم، وفي جميع مراحل الإجراءات القضائية.
- نشر معلومات شاملة ومفصلة بانتظام حول الإجراءات الجنائية الخاصة بالجرائم المتعلقة بالمخدرات، مما قد يسهم في إحياء النقاشات العامة بشأن هذه القضية، بحيث تكون هذه المعلومات مصنفة على الأقل بحسب الجنس، والسن، والجنسية، والدين، والطائفة، والخلفية الإثنية، مع حماية حقوق المتهمين. ويجب أن تشمل هذه البيانات: عدد الأشخاص المعتقلين على خلفية جرائم تتعلق بالمخدرات، والجرائم التي أدينوا بها، ونتائج الأحكام الصادرة بحقهم؛ عدد الأشخاص المحكوم عليهم بالإعدام على خلفية جرائم تتعلق بالمخدرات؛ وعدد أحكام الإعدام التي ألغيت أو خففت بعد الطعن فيها على خلفية جرائم تتعلق بالمخدرات؛ وعدد الأشخاص الذين قدموا طعونًا في الأحكام، ومستويات هذه الطعون؛ ومكان الاحتجاز؛ وعدد الحالات التي صدرت فيها أوامر عفو عن المتهمين.

إلى وزارة الداخلية

- ضمان أن ظروف احتجاز المتهمين تراعي قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء.

إلى الحكومات الأجنبية وممثليها في السعودية

- ضمان تيسر المساعدة القنصلية الفعالة والمدعومة بموارد كافية للمواطنين الأجانب الذين يواجهون عقوبة الإعدام في السعودية؛
- تعزيز التدريب والتوجيه السابق للسفر وجعله إلزاميًا لجميع العمال الأجانب الذين يتم توظيفهم للعمل في السعودية. ويجب أن يؤدي هذا التدريب إلى تثقيف العمال المراد توظيفهم وتوعيتهم بحقوقهم والتزاماتهم في البلد المستقدِم للعمالة، وتعريفهم بالآليات المتاحة التي يمكنهم الاستعانة بها إذا تعرّضوا لأي إساءة أو وقعوا في مخالفة للقانون؛
- طلب السماح لمراقبين برصد معايير المحاكمة العادلة في جميع الإجراءات القضائية الجارية في قضايا الإعدام.

منظمة العفو الدولية حركة عالمية لحقوق الإنسان عندما يقع ظلم على أي إنسان فإن الأمر يهمنا جميعاً.

اتصل بنا

info@amnesty.org

mena@amnesty.org

+44 (0)20 7413 5500

انضم إلى المحادثة

www.facebook.com/AmnestyArabic

AmnestyAR@

"لو كان عندنا مال ومحامٍ، لربما كان أخي لا يزال حيًا"

أزمة الإعدام في السعودية

تحت قيادة ولي العهد الأمير محمد بن سلمان، تصاعدت عمليات الإعدام حتى بلغت أعدادًا قياسية، وتضمنت مئات الأشخاص الذين أعدموا على خلفية جرائم تتعلق بالمخدرات.

خلال الفترة بين يناير/كانون الثاني 2014 ويونيو/حزيران 2025، عكفت منظمة العفو الدولية على رصد وجمع وتحليل البيانات الرسمية المتعلقة بـ 1,816 من عمليات الإعدام. ومن بين هؤلاء الأشخاص البالغ مجموعهم 1,816، أعدم 597 شخصًا بسبب جرائم متعلقة بالمخدرات. وكان نحو 75% منهم من المواطنين الأجانب.

من أجل فهم أفضل لتجربة المواطنين الأجانب الذين ينتظرون تنفيذ حكم الإعدام في السعودية، حللت منظمة العفو الدولية، بالتعاون مع المنظمة الأوروبية السعودية لحقوق الإنسان ومنظمة دجاستس بروجكت باكستان (Justice Project Pakistan)، قضايا 25 مواطنًا أجنبيًا من إثيوبيا، والأردن، وباكستان، والصومال، ومصر، ممن أدينوا بجرائم تتعلق بالمخدرات وينتظرون حاليًا تنفيذ حكم الإعدام أو أعدموا بالفعل مؤخرًا. وقد حُكم على جميع هؤلاء المواطنين الأجانب بالإعدام إثر محاكمات فادحة الجور.

واستمرت السلطات أيضًا في استخدام عقوبة الإعدام ضد الأقلية الشيعية في البلاد، بما في ذلك على خلفية أشكال المعارضة السياسية. شكّل أفراد الأقلية الشيعية 42% من إجمالي عدد من أعدموا بتهم تتعلق "بالإرهاب" خلال العقد الماضي.

تدعو منظمة العفو الدولية السلطات السعودية إلى وقف تنفيذ أحكام الإعدام، بنيّة إلغاء عقوبة الإعدام في جميع الجرائم.

رقم الوثيقة: MDE 23/9524/2025
اللغة الأصلية: الإنجليزية

منظمة العفو الدولية